الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦-١٩٧١

شيماء عبد الوهاب عبد الشمري

الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦-١٩٧١

شيماء عبد الوهاب عبد الشمري

المستخلص

يعد تاريخ المغرب السياسي من المواضيع المهمة في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر . فقد شكل حصول المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦ بداية لنمو الحياة السياسية للأحزاب فيه من خلال تنظيمات سياسية جديدة . لتشكل تلك الأحزاب قطعة فسيفسائية للتنوع السياسي والفكري في البلاد فلا يمكن انكار دور التنظيمات والأحزاب في المقاومة ومواجهة المستعمرين سواء في تعبئة الجماهير أو في أيصال صوت الشعب إلى الرأي العام العربي والعالمي ولتحقيق أهدافها في نيل الحرية والاستقلال . وكان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أحد تلك الأحزاب فبعد انشقاقه عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تمكن في فرض اسمه كحزب معارض مما كان له أعمق الأثر في التأثير على الواقع السياسي وعلى قرارات السلطة القائمة هناك .

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تاريخ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كجزء من تاريخ الحركة الوطنية المغربية خلال الحقبة الزمنية الممتدة ١٩٧٥-١٩٩٦ ، فالتاريخ الأول يمثل انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب ، والثاني لإعلان الدستور الذي أيد الحزب لصالحه في الاستفتاء لأول مرة .

Abstract

The political history of Morocco of important topics in the history of modern and contemporary Arab world.

Morocco has won independence in 1956 marked the beginning of the growth of the political life of the Ohaddab through a new political organizations. Those parties to form a mosaic Aftah political and intellectual diversity in the country can not deny the role of organizations and parties in the face of resistance and colonists, both in mobilizing the masses or in the delivery of voice of the people to the Arab and international public opinion and to achieve its goals in the attainment of freedom and independence. Socialist Union of Popular Forces Party, a party that was after defecting from the National Union Party was able to impose his name as an opposition party, which had a deeper impact in influencing the political reality and the power of existing decisions there. This study aimed to trace the history of Socialist Union of Popular Forces as part of the history of the Moroccan national movement during the time period spanning 1975-1996, is the first history of the extraordinary congress of the party, and the second to declare the Constitution, who supported the party in favor of the referendum in the first time.

التمهيد

حرصت المؤسسة الملكية الحاكمة في المغرب بعد اعلان الاستقلال في أذار ١٩٥٦ ، على اختيار شكل النظام السياسي للدولة المغربية بما يتناسب مع التقاليد المغربية[١] والانتقال الى مرحلة مهمة في تاريخ المغرب امثلت بوجود صراع حول السلطة السياسية بين قوتين (قوة المؤسسة الملكية ، وقوة حزب الاستقلال[٢]) ، الذي دعا الى اقامة نظام الحزب الواحد في البلاد[٣] .

سعى الملك محمد الخامس[٤]، الى الحد من حركة الاحزاب السياسية ومنها الاحزاب المعارضة في الوقت الذي كان يؤكدعلى تبني (نظام ديمقرطي)، وتشكيل حكومة تضم مختلف الاتجاهات الموجودة آنذاك ، وبموجب ذلك دعا الى تأسيس مجلس تمثيلي واقرار نظام ملكية دستورية متمثل بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، جاء ذلك في الخطاب التاريخي الذي القاه الملك محمد الخامس ، في مدينة وجدة ، في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٥٦ ، وقد رحبت به الاحزاب السياسية وعدته خطوة نحو حياة نيابية وملكية دستورية[٥]، غير ان سؤ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب ، وتدني مستوى المعيشة[٦] ، أدى الى تصاعد حدة الصراع بين اعضاء الحكومة ، لاعتراض حزب الاستقلال على عدد المقاعد التي حصل عليها في الحكومة والتي ادعى انها لا تتناسب مع قوة الحزب ونادى بحكومة جديدة يشكلها بنفسهُ[٧] .

رد مبارك البكاي[٨] رئيس الحكومة على هذا الادعاء بقوله : "ان الحزب المحتج يشغل وزراءهُ اكثر من نصف المراكز في المجلس الوزاري واذا كانت هناك ازمة فهي ليست ازمة حكومه بل ازمة ثقة "[٩]، وعلى أثر هذا الخلاف بين رئيس الحكومة مبارك البكاي وحزب الاستقلال ، قرر الملك محمد الخامس اقالة الوزارة وتشكيل حكومة ثانية برأسها البكاي ايضاً في (السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ واستمرت الى السادس عشر من نيسان ١٩٥٨)[١٠]، وقد مُنحت اكثر المناصب الوزارية الهامة الى حزب الاستقلال[١١]، واستكمالاً لإجراءات التأسيس لبناء الدولة ، اعلن الملك محمد الخامس عن تأسس المجلس الوطني الاستشاري[١٢] في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ ،

الذي يعد خطوة على طريق التمهيد للحياة الدستورية والبرلمانية ، واعطا الملك محمد الخامس صلاحية لهذا المجلس هي حق مسائلة الوزراء و مناقشة ميزانية الدولة واقرارها ، وللمجلس ان يعقد دورتين في السنة مع امكانية عقد دورات استثنائية بأمر من الملك[١٣]، افتتح الملك الجلسة الاولى للمجلس الوطني الاستثاري في يوم الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، والقى خطاباً حدد بموجبه مهمة المجلس وبالمقابل تقدم المجلس الوطني للملكم طلباً تعيين الأمير حسن [١٤] ، ولياً للعهد في التاسع من تموز عام ١٩٥٧ ، ظهرت في هذه المرحلة ملامح الحركه الشعبية[١٥]، لتقف بوجه سياسة الحزب الواحد التي يجسدها حزب الاستقلال ، وقد اتهمت صحيفة (العلم) لسان حال حزب الاستقلال اعضاء هذه الحركة بانهم مؤيدين لعهد الحماية ومن دعاة الظهير البربري فضلاً عن كونهم يمثلون تهديداً حقيقاً للمواطنين[١٦].

ادى تفاقم الاحدث السياسية واعلان رئيس الحكومة مبارك البكاي أدانته لحزب الاستقلال في محاولة الأستئثار بالسلطة ، وقد أثار ذلك وزراء حزب الاستقلال ووصفوا رئيس الحكومة بعدم الحيادية فقدموا استقالة جماعية من الحكومة مما دفع رئيس الحكومة الى تقديم الأستقالة الى الملك محمد الخامس في ايار ١٩٥٨ ، وقد أنتهز الملك تلك الفرصة للأعلان عن العهد الملكي الذي اصدرهُ الملك ، بعد ان تبين ان المجلس الوطني لا يستجيب لرغبة الامة في اقامة نظام ديمقرطي فهو لم يوف بالتزامات الملك لاقامة نظام ملكية دستورية [١٧] ، انتهت الازمة الوزارية وبتعيين احمد بلفريج[١٨] ، الامين العام لحزب الاستقلال رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية ، وذلك في الثاني عشر من آيار ١٩٥٨ ، وقد اعرب المهدي بن بركه[١٩]، عن هذه الحكومة في قوله (ان

الحكومة غير منسجمة وان ثلاثة وزراء هم وزير الداخلية ووزير الصحة ، ووزير البريد لم يوافق عليهم الحزب ، فضلاً عن انها لم تكن تضم وزير يمكن ان يعد ممثلاً لجناح النقابات والمقاومة هكذا ظهرت حكومة بلفريج منذ تشكيلها على انها حكومة القصر والجناح المحافظ في حزب الاستقلال)[٢٠]، وبموجب العهد الملكي عام ١٩٥٨ صدر قانون الحريات العامة ، في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٩، حدد بموجبة الاجراءات القانونية لانشاء الاحزاب السياسية والحالات التي يتم فيها حل الحزب وايقافه عن العمل بالاضافة الى كيفية تحويل الاحزاب ، والقانون يمثل وسيلة لتحقيق التنمية السياسية للمجتمع[٢١].

لقد وضع قانون الحريات العامة النهاية لايه محاولة لفرض نظام الحزب الواحد لاسيما بعد حالة الانقسام الذي بدى واضحاً في اروقة حزب الأستقلال وظهر ذلك في اكثر من تيار ، تمثل الاول بزعامة المهدي بن بركه ، والذي عرف بالتيار التقدمي ، والتيار الثاني المحافظ بزعامة علال القاسي[٢٢] داخل حزب الاستقلال ، وقد رافق ذلك قيام تضاهرات لانصار المهدي بن بركه ضد حكومه بلفريج والمطالبة بحكومة ذات صيغه يسارية[٢٣] ، وبموجب ذلك تشكلت الحكومة الرابعة التي اوكل مهامها الملك الى عبد الله ابراهيم[٢٤] في كانون الاول ١٩٥٨ الى العشرين من ايار ١٩٦٠ ، من منصب وزاره الخارجية واسند منصب نائب رئيس الوزراء مع وزير الاقتصاد الوطني الى عبد الرحيم عبيد [٢٥]، نجحت هذه الحكومة في برنامجها في المجال الاقتصادي للبلاد وعرفت هذه السياسة (السياسة التحررية الاقتصادية) التي سلكها عبد الرحيم بو عبيد ، وقد عالجت هذه الحكومه مشاكل سياسية واقتصادية ، أهمها حركة

التحرر التي اندلعت في منطقة الريف ، اما المشاكل السياسية تمثلت بزيادة الخلاف بين الوزراء [٢٦]، الامر الذي ادى الى اشقاق حزب الاستقلال .

بسبب اسناد رئاستها الى الجناح اليساري ، مما ادى الى تصاعد حدة الصراع بشكل عمق الهوة بين العناصر المحافظه و اليسارية [٢٧] ، وكان للقطر الدور الكبير في تشجيع تلك الخلافات التي عدها مكسباً لاضعاف الحزب المنافس له على الساحه السياسية [٢٨]، امام ذلك قام المهدي بين بركه بمساندة عبد الرحيم بو عبيد بيذل جهود كبيره في العمل على مواجهة تلك التحديات الصعبة ، لا سيما الطبقه العاملة التي مثلها الجناح النقابي ، كانت القوه الاساسية الاكثر هيكليه في الجناح اليساري لحزب الاستقلال مما جعل الطرفين يصلوا الى قناعة ضرورة تأسيس حزب جديدة لا علاقه له بحزب الاستقلال ، وطرحوا الفكرة بصورة علنية امام قادة الجناح اليساري ومما عزز تلك الفكرة ، المساندة القوية لهم من لدن قادة المقاومة وجيش التحرير الذين كانوا على قناعة تامة بها [٢٩]، تتم تشكيل الحزب والاعلان عنه في كانون الثاني عام ١٩٥٩ ، وتم عقد المؤتمر التأسيسي الاول للحزب في الدار البيضاء في السادس من ايلول ١٩٥٩ [٣٠].

اعلنت اداره الامن العام عن اكتشاف موآمرة لاغتيال ولي العهد الحسن الثاني في شباط ١٩٦٠ وقد تم انهاء المهدي بن بركه بهذه الموآمرة مما زاد في الهوة بين الحزب والسلطة وقامت الحكومة بشن حملات اعتقال في صفوف الحزب ، مما ادى الى حل الحكومة في ايار ١٩٦٠ ، على اعتبار ان المهدي بن بركه مسانداً للحكومة وهذا كان بدايه لقطع العلاقه بين السلطه والحزب[٣١].

وتم تشكيل حكومة جديدة الخامسة في الرابع والعشريين من ايار عام ١٩٦٠ برئاسة الملك محمد الخامس ، وعين ولي العهد الحسن الثاني ، نائباً وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، غير ان المسرح السياسي سرمان ما تغير مع وفاه الملك محمد الخامس في شباط ١٩٦١ [٣٢]، وتولى الحس الثلني الحكم وترأس الحكومه السادسة في (الحادى وةالعشريين من شباط ١٩٦١-الثاني من حزيران عام ١٩٦١) [٣٣]، وقد اصدر الملك الحس الثاني بعد توليه الحكم القانون الاساسي للملكه المغربية في الثاني من حزيران ١٩٦١ لتعمل بموجبه الحكومة ، واكد على اقامة نظام الملكيه الدستورية قبل نهايه عام ١٩٦٢ ، وقد استثمر الملك فرصة فشل الاحزاب السياسية نتيجة صراعها مع بعضها في الصول الى توافق مطلوب لانجاز الدستور بأصدار (القانون الاساسي) [٣٤] في محاوله منه لاستبعاد مشاركة الاحزاب السياسية في ممارسة السلطة التأسيسة لوضع الدستور [٣٥] ، وشكلت استجابة الملك الحس الثاني لهذه الفكرة واصدار القانون ، الاساسي دافعاً لمشاركه حزب الاستقلال في الحكومة الجديدة بشخص علال الفاسي الذي يشارك لاول مرء .

تزامن صدور القانون الاساسي في الثاني من حزيران مع تشكيل الحكومة الجديدة (لكن القانون لم يعلن الا يوم ١٩٦١/٦/٨) وقد شاركت فيها الاحزاب السياسية السياسية ما عدا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي رفض المشاركة وتراس الملك الحسن الثاني هذه الحكومة في الثاني من حزيران عام ١٩٦١ ، واسندت وزاره الداخليه الى احمد رضا كديرة[٣٦]، واثناء تلك التطورات اعلن الملك الحس لثاني عن الدستور يوم الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ ، في خطاب موجه الى الشعب المغربي عن مشروع اول دستور مغربي

، اذا قر بموجبه نظام التعددية الحزبية وحُرم نظام الحزب الواحد ، وتم عرضهُ على الشعب للاستفتاء عليه[٣٧]، والتصويت بنعم او لا في كانون الاول ١٩٦٢ ، وبموجب ذلك انتقلت المغرب من الدولة التقليدية الى الدولة الدستورية ذات المجلس النيابي[٣٨].

عارض حزب الاتحاد الوطني الدستور ، وقد عقد الحزب في آيار ١٩٦٢ المؤتمر الثاني للحزب[٣٩] الذي ضم مختلف الوفود التي انتخبتها الاقاليم لتمثيلها فيه اضافه الى ممثلي السفارات والهيئات القنصلية المعتمده في المغرب ، وقد قدن المهدي بن بركه التقرير المذهبي الذي تناول العديد من القضايا [٤٠].

يعد الدستور اول تجربة ديمقراطية شدها المغرب وخطوه متقدمة لامتلاك المغرب شكلياً دستوراً ولاقامة النظام البرلماني كونه قد حقق انتقالهُ نوعية في تنغير معالم النظام السياسي في المغرب بوضعه نهايه لحاله الفوضى والاختلاف السياسي الذي كان سائداً قبيل ذلك [٤١] .

وبموجب ذلك تشكلت في شباط ١٩٦٣ الحكومة الثامنه برئاسة الحس الثاني ، وبعد استكمال الدستور شرعيته ، تم اجراء اول انتخابات نيابية في السابع عشر من ايار ١٩٦٣ التي اسفرت عن فوز حزب الاستقلال على (٧٦ معقداً) بزعامة احمد رضا كديرة ، وبهد مرور شهرين على الانتخابات قامت الحكومة بجمله اعتقالات واسعة في صفوف الأتحاد الوطني بتهمة التآمر على القصر في السادس عشر من تموز ١٩٦٣[٤٢]، كما احتج الحزب على نتيجة الانتخابات اذ حصل الحزب على (٢٨ معقداً) متهماً السلطه بالتزويد في

الانتخابات الامر الذي دفع السلطة الى منع الحزب من المشاركه في الانتخابات الاقليمية والمحلية

ومن جانب اخر افتتح الملك الحس الثاني اول اجتماع برلماني في تاريخ البلاد في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ ، وتطرف الى مختلف الصلاحيات التي حددها الدستور[٤٣].

وفيما يخص الوضع الاقتصادي في البلاد عرض مجلس النواب في شباط ١٩٦٤ اول مشروع ميزانية تقشفية ، اذ امتاز الوضع الاقتصادي في المغرب ابتجاءاً من عام ١٩٦٤ بالركود الاقتصادي وارتفاع الاسعار في المواد الغذائية[٤٤] ، وفي ظل الوضع الاقتصادي المتازم الذي تجسد في حوارات الكتل السياسية في جلسته ٢٥ ايار ١٩٦٤ رداً على عجز الحكومة عن مواجهة هذا الوضع ، فقدم نواب الاتحاد الوطني ملتمس الرقابة [٤٥]، الذي طالبوا فيه باستقاله الحكومة مستندين على عدد من المعطيات بين عجز الحكومة في تحمل مسؤولياتها حيال تردي الاوضاع الاقتصادي والاجتماعية واعرب نواب ألاتحاد عن رفضهم للنتائج المالية والاقتصادية والاجتماعية التي آلت اليها سياسة الحكومة لكونها اثقلت كاهل الشعب بالضرائب المختلفة [٤٦].

شهدت جلسات البرلمان في الختامس والعشرين من ايار ١٩٦٤ ، العديد من المناقشات الحادة بين اعضائه الامر الذي دفع الملك لوصف البرلمان بانه (اصبح ساحة قتال تحاول الاحزاب فية تصفية خلافاتها مع بع ضها)[٤٧]، في ضؤ ما سبق اعلن الملك حاله الاستثناء [٤٨] ، في السابع من حزيران عام ١٩٦٥ [٤٩].

كان هدف الملك الحس الثاني من اعلان حاله الاستثناء لمعالجة الوضع المضطرب في البلاد بالقوه ، وقد استغاء الملك من البنود المدونة في الدستور المغربي ليحكم حكماً مباشراً ، على الرغم من ان الماده الاولى من الدستور المغربي نصت على ان نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكي دستوري [٥٠] .

سعى الملك الحس الثاني الى تسويغ موقفه من اعلان حاله الاستثناء معتبراً ان هذه الحالة هي المصلحة البلاد وانها منفيدٌ للاوضاع الراهنة التي يعيشها المغرب [٥١] ، وفي الثامن من حزيران ١٩٦٥ قدم رئيس الوزراءئ محمد احمد باحينين [٥٢] استقاله حكومته بعد التاسعة ان فشلت جميع المحاولات التي بذلت لتشكيل حكومه ائتلانية لذلك قام الملك الحس الثاني بتشكيل الحكومه العاشرة ترأسها بنفسه وذلك في الثامن من حزيران عام ١٩٦٥ استمرت لغايه الخحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، ضمت الحكومة اثنى عشر وزيراً من وزراء الحكومه السابقة واحتفاظ عشرة وزراء سابقين بمناصبهم الوزارية نفسها ، واصبحت حاله الاستثناء تشكل عبئاً جديداً على الشعب المغربي الذي تحمل تبعاتها فوق ما كان يتحملب والذي كان يتوق الى التخلص منها ومن كل مظاهر التخلف التي تمثلها السياسة المغربية [٥٣] .

تعرض اعضاء حزب الاتحاد الوطني الى حملات قمع واعتيال في فترة الاستثناء ومنهما قتل المهدي بن بركه في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٦٥ .

وكان الرابح الاكبر من مقتل المهدي من بركه النظام الملكيب في المغرب ، وذلك لكونه كان يمثل مصدر قلق لهُ ، من خلال علاقاته مع انظمه

حكم سياسية كانت ليست على علاقه جيده مع المؤسسة الملكية ، فضلاً عن تنامي دور حزبه في الداخل ، وبعد الحادث جرت تحقيقات اوليه عدة كشفت ضلوع النظام في عملية الاختطاف ثم القتل ، اذ ندء الرئيس الفرنسي شارل ديغول ، بهذه العملية واكد عن استيائه بكيفية خطف رجل هو ضيق على الارض الفرنسية ، وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب واستدعت فرنسا سفيرها في المغرب وفي العشرين من كانون الثاني ١٩٦١ ، صدرت مذكره توقيف دولية ضد الجحزالين محمد أَو فقير [٥٤] وزير الداخلية ، واحمد الدليمي [٥٥] ، مدير الاستخبارات المغربية ، واستمر الحوار بين الفادة السياسية لتحريك الجهود السياسي وكان من أبرزها في السابع عشر من ايار ١٩٦٧ ، عندما استقبل عبد الرحيم بو عبيد في بيته مبعوثقاً من عبد الله ابراهيم من اجل تكثيف الجهود لبعث الحياة من جديد في صفوف الحزب[٥٦]، من خلال الاعداد لمؤتمر جديد للحزب يتم بواستطه انتخاب رئيس وكاتب عام ، وتجاوز الخلاف مع الاتحاد المغربي للبشغل[٥٧].

بعد اعتدجاء الكيان الصهيونيس على كل من مصر وسوريه والاردن في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، ارسل المحجوب بن الصديق[٥٨]، برقيه شديدة اللهجة تعرض فيها للوجود الصهيوني في المغرب[٥٩]، فانتهز الملك الحسن الثاني ذلك تتم اعتقاله ومحاكمته ، ليثبت الملك ضعف الاتحاد المكغربي للشغل وقد حُكم بالسجن ثمانيه عشر شهراً [٦٠]، شكلت هذه الحادثه نقطه انطلاق لتسوية الخلافات داخل الحزب الواحد والذي انتهن باعلان رسمي في الحادي من اب ١٩٦٧ من قبل قادة الاحزاب ، واعلان الوحدةى ، مع الاتحاد الشغل مكونين ما عرف بالمكتب السياسي[٦١]، ويبدو ان هذه الوحده قد

عغادت النشاط السياسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وازاء تلك المتغيرات بدء الملك الحس الثاني البحث عن الحلول اللازمة لانها حاله الاستثناء اذ تنحى عن منصب رئاسة الحكومة وتم تكليف محمد بنهيمة[٦٢]، بتشكيل الحكومة في السادس من تموز عام ١٩٦٧ واستمرت الى السابع من تشرين الاول ١٩٦٩ ، ومن جانب اخر ، ازداد نشاط الحركه الطلايته فباشرت الحكومه باتخاذ عدة اجراءات ضد هذه الحركه في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٨ ، بعد ذلك تم الشروع في انتخاب المجالس الجماعية في الثالث من تشرين الاول عام ١٩٦٩ ، بلغت نسبه المشاركه فيها ٧٦ % ، حصل فيها المنحايدون [٦٣] على اعلى نسبة ، وحصل الاتحاد الوطني على ٣٢ معقد ، وبعد انتهاء الانتخابات تم تكليف احمد العراقي [٦٤]، بشكل الحكومة الجديدة منذ السادس من تشرين الاول عام ١٩٦٩ حتى السادس من اب عام ١٩٧١)[٦٥] ، استمر الاخفاق السياسي حتى عام ١٩٧٠ [٦٦] ، الى ان اعلن الملك في خطاب ، وجه الى الشعب المغربي في ٨ تموز ١٩٧٠ الى نهاية حاله الاستثناء وعودة البلاد الى الحياة الدستورية معلناً عن دستور جديد دعا الشعب للمصادقه علية عبر الاستفتاء ، وقد شكل ذلك مفاجئة للاحزاب السياسية المؤثره في الساحة المغربية ، مما دفع بعض الاحزاب الى توحيد برامجها لمواجهة التطورات الجديدة ، اذ قام حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقيل الشروع للتصويت على الدستور الجديد في ٢٢ تموز ١٩٧٠[٦٧]، عن تشكيل الكتله الوطنية[٦٨]، في مدينه سلا المغربية ، والتي صوتت (بلا) على مشوع الدستور الجديد ، لاسباب عدة منها ، ان اصداره م يراع التقيد بمسطره التعديل المنصوث عليها في دستور ١٩٦٢ [٦٩]،

كما ظهر الدستور انه يحتوي تراجعاً عن الدستور السابق ، وذلك لان التعديلات التي طرأت عليع كانت في مصلحة النظام الحاكم ، اذ بموجبه جرى تقوية السلطه المركزية وأضعفت السلطة التنفيذية ، كما انه حدد من صلاحيات رئيس الحكومة واضعف سلطه مجلس النواب ، ومحمد على الغاء الحصانه النيابية في حالة التعرض للنظام الملكي ، واتشرط حصول الاغلبية الكاملة للدعوة لعقد جلسة استثنائية من الاغلبية في حين اكد دستور ١٩٦٢ على امكانيه عقد الجلسة بحضور ثلث النواب كما نص دستور ١٩٧٠ على تشكيل برلمان من مجلس واحد هو مجلس مجلس النواب ، ومجلس المستشارين(٧٠).

بعد ذلك دكت السلطة الاحزاب السياسيةى والمنظمات الانتخابية والمهنية الى المشاركه فيها ، تم تحديد الاناخابات التشريعية الثانيه للمدة الواحد والعشريين الى الثامن وةالعشرين من اب في عام ١٩٧٠ ، وقد اعلنت الكتلة الوطنية في بيان اصدرته في الرابع من آب ، اعلنت فيه عدم مشاركتها في الانتخابات التشريعية وبحسب رأي الكتله فان هذه الانتخابات تشكل تحولاً جديداً وخطيراً في تزييق الديمقراطية في المغرب ، ولهذا فان حزب الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال اعلنا بأن التزلاشيح اذ لم يتم باسم أي واحد منهما فانه يعد لا أساس له ، كما طالبت الكتله بتشكيل حكومة منسجمة وقادرة على تحقيق تحول جذري في اغلب قطاعات الدولة ، كما قاطعى احزاب المعارضة الاخرى هذه الانتخابات(٧١)، على الرغم من معارضه الاحزاب السياسية للانتخابات التشريعية فقد تم اجرائهما ، دون استجابه الملك الحسن الثاني الى مطالب المعارضة ، اما نتائج الانتخابات للانتخابات المباشرة تسون نائب ، حزب الحركه الشعبية ٢١ نائباً ، وحزب المستقلين ٦٩ نائباً اما الانتخابات

غير المباشره ، المجالس الحضرية والقروية عدد النواب (٩٠) الفرق المهنية ٦٠ نائباً المجموع ٥٠ نائباً وكانت النتيجة فوز العناصر المؤيدة للحكومة[٧٢].

وبموجب ذلبك عقد مجلس النواب اول اجتماع له في التاسع من تشرين الاول ١٩٧٠ ، رغم تفاقم الاوضاع في البلاد ، فمن الناحية السياسية بدت الحكومة معزولة عن الجماهير والبرلمان مصطنع بينما اتسمت الادارة بالهجز الواضح[٧٣].

اما من الناحية الاقتصادية فقد هزت البلاد ازمة اقتصادية حادة اطلقت الايادي المهيمنه على مقدرات البلاد ، الذي انعكس على الوضع الاجتماعي بتزايد البطالة وتدني المستوى المعاشي ، وبالرغم من تغيسب المعارضة الحزبية كلياً عن مجلس النواب فقد استمرت في نشاطها بالساحة السياسية من خلال شن حملة واسعة ضد الدسور الجديد و الحكومة ومجلس النواب ، وجطهت الكتلة الوطنية العديد من الانتقادات على الاراء السيء لمجلس النواب الذي لم يكن في مستوى المسؤولية[٧٤]، اذ سرعان ما قاد الطلبة حركه تمرد واسعة طالبت باشتراك ممثلي الشعب في تسيير الشؤون العامة ، والسماح لهؤلاء الممثلين بحد ادنى من الرقابة لوقف الرشوة التي شملت مرافق الدولة على جميع مستوياتها ودعا الطلبة الى طرح مسألة السلطة امام الملك ، أي الاوضاع الدستورية التي آلت اليها البلاد ، لهذا كان رد فعل الملك الحس الثاني شن حملة قمع قوية ادت الى اخماد الحركه الطلابية[٧٥]، لقد برهنت التجربة المتعلقة بدستور ١٩٧٠ ، والانتخابات التشريعية التي تلته ، عن الفشل الذي بتلور بالفراغ في المؤسسات الدستورية ، لذا يمكن عد التجربة البرلمانية الثانيه خاليه من كل مدلول ديمقراطي لانها كانت لا تمثل سوى الاحزاب

التابعة للسلطة فكانت افشل من التجربه البرلمانيه الاولى[٧٦]، ونتيجة اماناة المجتمع المغربي من تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع الاسعار وشيوع الفوضئ التي شملت مختلف جوانب الحياة وفساد الاجهزة الادارية و استغلالها لاموال الشعب ، والانقسام الذي شهدته الاحزواب والقوى الوطنية ، فأزداد السخط الشعبي تجاه المؤسسة الملكية[٧٧] .

اما من جانب الجيش محان الاداة التي استخدمها الملك لحمايته وكان الزراع الايمن للملك ، فلم يكن له أي دور سياسي في المشاركه او دعم الانتفاضات الشعبية ولعل ذلك يعود كون اغلبهُ يعود من عناصر خدمت في صفوف قوات الأحتلال الفرنسي والاسباني سابقاً وحصلت بعد الاستقلال على امتيازات كبيره حاولت المحافظه عليها ، فضلاً عن رغبه بعض الضباط في الحصول على مراكز اكبر داخل الجيش[٧٨] .

وفقاً لذلك قرر الجنرال محمد المذبوح [٧٩]، والعقيد أمحمد اعباير[٨٠]، تنفيذ محاولة انقلابية ضد الملك الحسن الثاني وذلك من خلال نصب كمين له على طريق الموكب الملكي ، الا انهم قرروا في اللحظه الاخيرة ، الغاء الخطه والتحضير لمحاولة اخرى ، والتي حصلت يوم ١٠ تموز عام ١٩٧١[٨١]، عندما كان الملك يقيم حفلاً في قصر الصخيرات[٨٢]، فعرفت بمؤامرة الصخيرات لكنها باءت بالفشل ، وفي ظل تلك التطورات عمد الملك الحسن الثاني على تجميد نشاط مجلس النواب واوقف العمل بالدستور ووضع البلاد في حاله طوارئ غير معلنة رسمياً ليعود ويمسك بزمام الامور والسلطة[٨٣]، وكرد فعل من قبل الملك على هذه الموأمرة قام بتعديل وزاري برئاسة محمد كريم العمراني ، واسناد وزاره الداخلية الى الجينرال او فقير ، وتم محاكمة المتهمين

في حوادث الصخيرات وصدر حكم الاعدام بحق تسعه اشخاص من قيادات المحاوله الانقلابية الفاشلة(٨٤).

الهوامش والمصادر

(١) محمود صالح الكروي وعبد الوهاب عبد العزيز ابو خمرة ، المعارضة الحزبية في المغرب (النشأة والتطور ١٩٥٦-١٩٦١)، المجلة التاريخية المغاربية ، تونس ، السنة الثانية والاربعون ، العدد ١٦٠ ، ٢٠١٥ ، ص٨٦ .

(٢) حزب الاستقلال : هو أقدم حزب سياسي مغربي ، حتل المساحة الرئيسية في الخريطة السياسية المغربية ، وهو امتداد لكتلة العمل الوطني ١٩٣٤ ، وتأسس في مؤتمر وطني عام ١٩٤٤ ، شارك الحزب في اعداد وثيقة الاستقلال وتقديمها الى الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية وفي نهاية كانون الثاني ١٩٤٤ ، وكان علال الفاسي زعيم الحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر : كفاح كاظم الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب (١٩٤٤-١٩٥٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب-جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ؛ محمود صالح الكردي ، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي-دراسة سياسية تحليلية-رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ .

(٣) روم لاندو ، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته ، ترجمة: ليلى ابو زيد ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٣٠ .

(٤) محمد الخامس : ولد في مدينة فاس عام ١٩١١ ، ارتكز تعليمة بالبداية على حفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغه العربية ، توج سلطاناً على المغرب عام ١٩٢٧ حيث كان المغرب تحت نظام الحماية الفرنسية ، تعاطف السلطان مع الحركه الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، ولهذا قامت القوات الفرنسية بمحاولة الاطاحة بنظام حكمه فتم نفيه الى جزيرة مدغشقر ١٩٥٣/٨/٢ ، لمطالبته بالحصول على الاستقلال التام ، لذا طالب

حزب الاستقلال وحركة المقاومة الوطنية المسلحة بعودته الى المغرب فعاد بقتدار لمقاومة في تشرين الثاني ١٩٥٥ ليزاول مهمته سلطان للمغرب توفي عام ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي ، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الاقصى حتى عام ١٩٦١ ، رساله ماجستير غير منشوره ، كلية التربية ، الجامعه المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٧-٤٧ .

(٥) عبد الكريم غلاب ، التطور الدستوري والنيابي في المغرب من ١٩٠٨ الى ١٩٧٧ ، مطابع شركة الطبع والنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٧٨ ، ص١٥٨ .

(٦) احمد اسماعيل راشد ، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ، (ليبيا تونس ، الجزائر ، المغرب ، مورنياتيا) ، الدار البيضاء ، ١٩٧٨ ، ص١٥٨ .

(٧) روم لاندو ، مراكش بعد الاستقلال ، ترجمة خبري حماد ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٦١ ، ص٣٥ .

(٨) مبارك اليكاي : ولد في مدينة وجدة عام ١٩٠٧ ، من الشخصيات السياسية المغربية المستقلة ، عمل ضابطاً في الجيش الفرنسي ، وشغل منصب والي مدينة صغرو ، وقف ضد موامرة نفي السلطان محمد بن يوسف في اب ١٩٥٣ الى جزيرة مدغشقر ، وقدم استقالته من منصبه بعد الاستقلال ، وترأس الحكومتين الاولى والثانية بالمغرب ، توفي في نيسان ١٩٦١ بالرباط ؛ للمزيد ينظر : كفاح كاظم خزعل ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٩) احمد عسة ، المعجزة المغربية ، دار القلم للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٣٠٥ .

(١٠) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرت العشرين ، تحقيق: نقولا زيادة ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٤٩٣.

(١١) احمد عسة ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .

(١٢) تكون هذا المجلس من ٧٦ عضواً معيناً من قبل الملك تم اختيارهم من القوائم التي رشحتها الاحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والفلاحية ومن

شخصيات مستقلة من المرغوب في مشاركتها . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص١٥٨ .

(١٣) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب (١٩٦٣-١٩٩٧) ، ط٢ ، مطبعة البريق ، ٢٠١٢ ، ص٦١ .

(١٤) الامير حسن : هو الحسن الثاني ولد سنة ١٩٢٩ في الرباط ، تلقى تعليمه في مدرسة انشأها والدهُ الملك محمد الخامس ، بدء الامير الحسن الثاني نشاطه السياسي في عام ١٩٤٣ ، عند حضورهُ اجتماع انفا (الدار البيضاء) ، مع والده الملك محمد الخامس ، ورئيس الولايات المتحده فرانكلين روزفلت ، ورئيس الحكومة البريطانية (ونستون تشرشل) لمناقشة الاحوال الدولية العامة ، عند سفر والدهُ الى ايطاليا عام ١٩٥٧ ، عهد الى الحسن الثاني ادارة الدولة ، في عام ١٩٦١ اصبح ولياً للعهد واصدر في نفس السنة القانون الاساسي وفي عام ١٩٦٢ اعلن عن الدستور ، وقد تعرض الملك لمحاولتين اغتيال فاشلة عام ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، توفي عام ١٩٩٩ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكه المغربية حتى عام ١٩٧٩ ، رساله ماجستير (غير منشوره) ، كليه التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص٣٢-٧٩ .

(١٥) هي حركه ظهرت في عام ١٩٥٧ ، زعيمها هدو محمد ابرفاش ، واهدافها رفض الافكار الشيوعية وتوحيد المغرب العربي تحت سلطة الملك محمد الخامس ، حظيت هذه الحركة بدعم الملك محمد الخامس و ولي العهد الحسن الثاني لمواجهة حزب الاستقلال . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

(١٦) معاد ابراهيم الجعفري ، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٩-١٩٥٧ ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠١١ ،ص٦٦ .

(١٧) عبد الكريم غلاب ، المصجدر السابق ، ص١٦١ .

(١٨) احمد بلفريج : ولد بمدينه الرباط عام ١٩٠٨ ، درس في العلو الابتدائية واكمل دراسته الاعدادية في مولاي يوسف دخل مدرسة غور في الرباط ، اكمل دراسته الجامعيه في القاهرة ، اسهم في تأسيس جمعية شمال افريقيا المسلمين ، واسس كتله العمل الوطني في عام ١٩٣٤ ، توفي عام ١٩٩٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر :-جمعه على محمد هواس ، التعددية الحزبية في المغرب ١٩٥٦-١٩٨٤ ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، جامعه تكريت ، كليه التربية ٢٠١٢ ،ص٢١ .

(١٩) المهدي بن بركه : ولد عام ١٩٢٠ ، في مدينه الرباط ، عرف منذ صغرخ حبه للقرآن الكريم واصل نشاطه السياسي في حزب الاستقلال ، تعرض للاعتقال في ١٩٤٤ ، وفي عام ١٩٦٥ كان احد زعماء العالم الثالث ، أسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ١٩٥٩ ، اختطف في فرنسا في تشرين الثاني ١٩٦٥ ، ولم تم العثور عليه . للمزيد من التفاصيل ينظر: خلف عبيد محمود الدليمي ، المهدي بن بركه ودوره الفكري والسياسي في المغرب ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، جامعه بغداد ، كلية الاداب ، ٢٠١١ ،ص٥٨ .

(٢٠) مقتبس من : محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة فكراً وممارسة ، ج ١ ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ،ص١٩٤ .

(٢١) محمود صالح الكروي ، التجربه البرلمانية ، المصدر السابق ،ص٦٦ .

(٢٢) علال الفاسي : ولد عام ١٩١٠ في مدينه فاس وهو ابرز السياسين المغاربة ، عارض السلطات الفرنسية ، اعتقل لاكثر من مرة بسبب موافقه الوطنية ، سافر في عام ١٩٣٣ الى اسبانيا وفرنسا وسويسرا ليتصل بالمناضلين العرب هناك ، ثم عاد الى المغرب في عام ١٩٣٤ ، وتراس كتلة العمل المغربي ، واعلن عن تأسيس الحزب الوطني بعد حل كتلة العمل المغربي في عام ١٩٣٤ ، وفي نفس السنة نفي الى الغالبون لمواقفه الوطنية المناهضة لفرنسا ، كتب رسالة الى الجنرال ديغول في ١٩٤٠ طالب فيها باستقلال المغرب ، عرفت من قبل ديغول بـ(الملف الفاسي) ، اعلن في ١٩٤٤ عن تأسيس حزب الاستقلال والذي اصبح زعيمه ، عاد من المنفى عام ١٩٤٦ ، مارس

نضاله الوطني ضد سياسة فرنسا الاستعمارية خارج المغرب في القاهرة من خلال المكتب العربي الذي تأسس عام ١٩٤٧ ، وجامعة الدولة العربي رفض اتفاقية اكس لبيان ، توفي عام ١٩٧٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر : سيدي محمد عبد الرحمن ، علال الفاسي ودوره في الحركه الاستقلالية في المغرب الاقصى ١٩٢٥-١٩٥٦ ، رساله ماجستير غير منشورة ، كليه التربية ، الجامعه المستنصرية ، العراق ، ١٩٩٦ ،ص٣٩ .

(٢٣) عبد الكريم غلاب ، المصدر السابق ،ص١٦٥ .

(٢٤) عبد الله ابراهيم : ولد في عام ١٩١٨ في مدينة مراكش ، تلقى تعليمه فيها في كلية بن يوسف ودرس في جامعة السوريون يعد من ابرز القادة الوطنيين بدأ نشاطه الوطني مع الحزب الوطني وحزب الاستقلال فيما بعد شغل منصب مدير جريدة (العلم) في اعقاب التضامن مع الحركه النقابية التونسية ، اعتقل عام ١٩٥٢ ، وبعد الاستقلال شغل مناصب وزارية ، ترأس الحكومة في تشرين الثاني ١٩٥٨ ، قاد الى جانب المهدي بن بركه وعبد الرحيم بو عبيد الجناح اليساري لحزب الاستقلال ، واسسو عام ١٩٥٩ حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، انتخب امنياً عاماً للحزب عام ١٩٦٢ ، مثل دوراً رئيساً في التحالف عام ١٩٦٩ بين الاتحاد الوطني والاستقلال ورغم انشقاق الحزب وتأسيس الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٤ فقد واصل عبد الله ابراهيم ، قياده الحزب ، توفي عام ٢٠٠٥ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : جمعه علي محمد هواس ، المصدر السابق ،ص٨٦ ؛ محمد شقير ، الفكر السياسي المغربي المعاصر ، افريقيا لشرق ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٥ ،ص٣٤ .

(٢٥) عبد الرحيم بو عبيد : ولد عام ١٩٢٢ ، بمدينه سلاكان سنه ١٩١٤ من الموقعين على وثيقة الاستقلال ، سافر الى فرنسا عام ١٩٤٦ ، قصداً اكمال دراسته العليا ومن هناك اشرف على تنظيمات حزب الاستقلال في فرنسا وبلجيكا وعاد الى المغرب عام ١٩٤٩ ليمتهن المحاماة ، اعتقل عام ١٩٥٢ ، سافر الى فرنسا ليشارك في المفاوضات حول استقلال المغرب ، تقلد مناصب عديدة ، منها وزير بدولة في

الحكومة الاولى ، ووزير الاقتصاد في الحكومة الثانية ، نائبا و رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد في حكومة ١٩٥٨ ، والتي ادت الى ظهور حزب الاتحاد الموطنين للقوات الشعبية ، قاد سنه ١٩٧٢ عمليه لاشقاق في حزب الاتحاد الوطني التي ادت الى ظهور حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٥ ، شغل منذ ذلك التاريخ منصب الكاتب الاول للحرب حتى وفاته ، توفي عام ١٩٩٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد ضريف ، المغرب في مقترف الطرق ، قراءة في المشهد السياسي ، منشورات المجله المغربية ، ١٩٩٦ ،ص٦٨ .

(٢٦) محمد عابد الجابري ، المغرب الى ابن ؟ مستقبل التجربه الديمقراطية في المغرب ، مجله المستقبل العربي العدد ٢٣٩ ، بيروت ، ١٩٩٩ ،ص١٥ .

(٢٧) عبد القادر الشاوي ، اليسار في المغرب (١٩٧٠-١٩٧٤) ، ط ١ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٢ ،ص٦٧ .

(٢٨) خلق عبيد محمد الدليمي ، المصدر السابق ،ص١٠٠ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص١٠٣ .

(٣٠) محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة ، ج ١ ، المصدر السابق ،ص٥٩ .

(٣١) خلف عبيد محمد الدليمي ، المصدر السابق ،ص١١٣ .

(٣٢) علي سلمان صايل ، النظام السياسي في المملكه المغربية ، مجله دراساة دولية ، العدد (١) ، كانون الاول ، ١٩٧٥ ،ص٣٤ .

(٣٣) جمعه على محمد هواس ، المصدر السابق ،ص٨٩ .

(٣٤) تكون من ١٧ فصلاً نص على (المغرب مملكه ذات سيادة كاملة ، الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ، اللغه الرسمية للمغرب هي العربية ، وحمايه الدوله للحريات العامة والمساواة في الحقوق وان المبادى العامه للقانون مشكلة الاطار العام الدستور . للمزيد من التفاصيل بنظر : محمود صالح الكروي ، التجربه البرلمانية ، المصدر السابق ،ص٧٤ .

(٣٥) كانت المبادرة في خروج القانون الاساسي الى حيز التطبيق تعود الى علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال الذي اقترح على الملك الحس الثاني فكره اصدار قانون اساسي رينما يتم وضع الدستور لاحقاً ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الكريم غلاب ، التطور الدستوري ، المصدر السابق ،ص١٧٩ .

(٣٦) احمد رضا كديره : احد الشخصيات السياسية المغربية المقربة للملك الحس الثاني ولد سنه ١٩٣٢ ، اسهم في تأسيس (حزب الاحرار المستقلين عام ١٩٤٤) ، شارك في مفاوضات (امكس-ليبان) انشأ جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عام ١٩٦٣ بمساعده الحس الثاني وعمل بعدها مستشاراً للملك الحس الثاني ، للمزيد من التفاصيل ينظر : معاد ابراهيم الجعفري ، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٩-١٩٧٥ ، رساله ماجستير غير منشوره ، جامعه تكريت ، كليه التربية ، ٢٠١١ ،ص١١٣ .

(٣٧) ان أي دستور مغربي لا يقرأ لا بألاستفتاء الشعبي عليه وتكون نتائج الاستفتاء ملزمة وهذا ما يجعل الاستفتاء يبدو وكانه شكل حديث لعقد البيعه الصادره من الشعب الى الملك لا بل انه بمثابه تجديد للبيعة ، ومن خلال نتائج الاستفتاء الايجابية بالموافقه على الدستور يكون الملك قد حصل على اقرار وبيعة الشعب له بالشرعيه الدينيه والسياسية للصفة التمثيلية معززه بالمشروعية الدستورية . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود صالح الكروي ، مكانه الدين في النظام الملكي بالمغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ ،ص١٧١ .

(٣٨) سراب جبار خو رشيد الربيعي ، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (١٩٥٦-١٩٩١) اطروحة دكتوراه (غير منشوره) جامعة بغداد ، كلية التربية للبنان ، ٢٠٠٤ ،ص٣٨ .

(٣٩) جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، المغرب العدد الاول ، كانون الاول ، ١٩٧٥ ،ص١ .

(٤٠) جريدة التحرير ، الدار البيضاء ، العدد ٧٢٧ ، السنة الرابعة ، عدد خاص ، ٢٦ ايار ١٩٦٢ ،ص١ .

(٤١) جمعه على محمد هواس ، المصدر السابق ،ص٩٥ .

(٤٢) كانت الاعتقالات في صفوف الحزب بتهمة المس بالامن الداخلي وقد صدرت احكام بالمؤيد والاعدام والسجن بحق العديد من اعضاء الحزب وقد شلمهم العفو العام الذي اصدره الملك بحقهم في ١٩٦٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة ، ج ٢ ، المصدر السابق ،ص٩٥.

(٤٣) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية ، المصدر السابق ،ص١٢٤ .

(٤٤) معاد أبراهيم الجعفري ، المصدر السابق ،ص١٦٠ .

(٤٥) هو مصطلح مأخوذ من الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة ١٩٥٨ ، ويعني طلب طرح الثقة بالحكومة من قبل مجلس النواب ، فأذا صوتت الاغلبية وفقاً للفصل ٨١ من دستور ١٩٦٢ من النواب لصالح المبلتمس فان الحكومة وجب عليها الاستقالة . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية ، المصدر السابق ،ص٤٠ .

(٤٦) معاد ابراهيم الجعفري ، المصدر السابق ،ص١٦٣ .

(٤٧) هدى حسين الخزرجي ، المصدر السابق ،ص٣٢ .

(٤٨) حاله الاستثناء : وتعني حالة (الطوارئ) وبموجبها تم منع الحريات العامة والانفراد بالسلطة لكن في المغرب حيث ان الاحزاب السياسية بقيت تتابع نشاطها وتعبر عن نفسها في نشاطها . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحيم الورديغي ، المغرب من حاله الاستثناء الى التنازل عن موريطانيا (١٩٦٥-١٩٦٩) ، الرباط ، ١٩٩٢ ،ص٢٥ .

(٤٩) المصدر نفسه ،ص٢٦ .

(٥٠) عبد الكريم غلاب ، المصدر السابق ،ص٢٩٣ .

(٥١) صادق احمد حامد ، المصدر السابق ،ص٨٧ .

(٥٢) محمد احمد باحيني : ولد في مدينه فاس عام ١٩٠٩ ، فيها تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي ، اكمل دراسته في كليه الحقةق في الرباط ، كان من ضمن الموقعين على وثيقة المطالبه بالاستقلال عام ١٩٤٤ ، عين مديراً للديوان الملكي عام ١٩٥٠ وعين امیناً عاماً للحكومة المغربية بعد الاستقلال رشح نفسه في الانتخابات البرلمانية الاولى ولم يغير فيها وفي ١٩٦٣ عين رئيساً للوزراء ، توفي عام ١٩٧١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : مصطفى العلوي ، الاغلبية الصامته في المغرب ، مطابع دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ١٩٧٧ ،ص١١٩ : ١٢١ .

(٥٣) صادق احمد حامد ، المصدر السابق ،ص٨٨ .

(٥٤) محمد او فقير : ولد عام ١٩٢٠ ، التحق بالجيش الفرنسي ، وهو في التاسعة من عمره وفي عام ١٩٣٩ اشترك في الحملة على ايطاليا ، حصل على مناصب عدة في عام ١٩٥٥ وبعد عوده الملك محمد الخامس من جزيره مدغشقر ، عند حصول المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦ عين ، مديراً عاماً للامن القومي وكان في نفس السنه وزيراً للداخلية ، ثم عين وزيراً للدفاع عام ١٩٧١ وشارك في عام ١٩٧٢ بمحاولة انقلاب فاشله ضد الملك الحس الثاني و قد قتل بعد فشل المحاولة . للمزيد من التفاصيل ينظر : فاطمه او فقير ، حدائق الملك . ت ميشيل خوري ، ط ١ ، دار ورد للنشر ، ٢٠٠٠ ،ص٣٣ .

(٥٥) احمد الدليمي : ولد عام ١٩٣١ في قرية سيدي قاسم التي تقع في الجهه الغربية من المغرب ، اكمل دراسته في كليه مولاي يوسف في الرباط ، التحق بالمدرسة العسكرية في الدار البيضاء ، خدم في الجيش الفرنسي وبعد الاستقلال التحق بالجيش المغربي ، توفي عام ١٩٩٣ ، للمزيد من التفاصيل ينظر: معاد ابراهيم الجعفري ، المصدر السابق ،ص١٨٩٣ .

(٥٦) محمد العلمي ، المغرب بين الاختيار الايديولوجي والحوار السياسي ، الرباط ، ١٩٠٩٦ ،ص٣٨ .

(٥٧) الاتحاد المغربي للشغل : هي نقابه مستقلة للعمال المغاربة تأسست في ٢-٠ اذار ١٩٥٥ ، اسسها المحجوب بن الصديق ، وهدفها توصيل صوت العمال ومطالبهم الى الحكومة المغربية وتعد احد العناصر الاساسية التي ساهمت في تأسيس الاتحد الوطني للقوات الشعبة في ٦ ايلول ١٩٥٩ ، وقد استمر الاتحاد المغربي للشغل كأقوى منظمه نقابية في المغرب . للمزيد ينظر : عطا محمد صالح وفوزي احمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج ١ ، منشورات جامعةى قاربونس ، ١٩٨٨ ، ص٤٦١ .

(٥٨) المحجوب بن الصديق : ولد في مكناس سنه ١٩٢١ ، فيها تلقى تعليمه عمل سككياً تمرس العمل النقابي في اطار قرع النقابة العامة للشغل الفرنسية ساهم في قيادة العمل النقابي الوطني الهادف الى تأسيس نقابه مستقلة ، كان من ابرز مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل ١٩٥٥ انتخب امكنياً عاماً لهذه النقابة للمزيد من التفاصيل ينظر : جمع على محمد هواس ، المصدر السابق ،ص١١١ .

(٥٩) محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة ، ج ٢٢ المصدجر السابق ،ص٩٣ .

(٦٠) محمد العلمي ، المصدر السابق ،ص٥١ ؛ عبد الرحيم الورديغي ، المغرب من حالة ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

(٦١) محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة ، ج ١ ، المصدر السابق ،ص٢٤٥ .

(٦٢) محمد بنهيمة : ولد في مدينه اسفي عام ١٩٢٤ ، تلقى تعليمة الابتدائي والثانوي فيها ، درس الطب في فرنسا ، اعتلى أكثر من منصب وزاري منذ عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ عين وزيراً اول للمغرب .

(٦٣) توفي عام ١٩٩٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : صادق احمد حامج ، المصدر السابق ،ص٩١ .

(٦٤) المحابدون : المرشحون المدعومين من السلطة وقد حضصلوا على ٨٢ % من المقاعد وكانت هذه النسبه محل نقاش ودهشه المراقبين للتزويد في الانتخابات . للمزيد ينظر :-معاد ابراهيم الجعفري ، المصدر السابق ،ص١٩٨ .

(٦٥) احمد العراقي : ولد عام ١٩٣١ في الدار البيضاء ، بعد حصوله على شهاده البكالويوس التحق بفرنسا لدراسة الطب ، عمل طبياً حتى عام ١٩٥٦ ، عمل في السلك الدبلوماسي في الامم المتحدة وأسبانيا وأمريكا ، عمل وزيراً للخارجية قبل تولي الوزير الاول في ٦ تشرين الاول عام ١٩٦٦ . للمزيد ينظر: جمعه على محمد هواس ، المصدر السابق ،ص١١٣ .

(٦٦) محمد علي داهش ، المغرب العربي المعصر ، ط ١ ، دار ابن الاثير ، الموصل ، ٢٠١٣ ،ص٢٤٤ .

(٦٧) بياضي محي الدين ، المجدتمعغ المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ، بحث مكمل لنيل شهاده الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٢ ،ص١٢٩ .

(٦٨) تقرير السفاره العراقية بالرباط ، رقم ٨٢/١/٢ ، مكان الصدور السفاره العراقيه بالرباط ، حمله استقاء على الدستور الجديد بالمغرب ١٩٧٠/٧/٢٢ . قسم الوثائق والمعلومات .

(٦٩) الكتلة الوطنية : (١٩٧٠-١٩٧٢) ، تكونت من القادة علال الفاسي وعبد الله ابراهيم وعبد الرحيم بو عبيد ومحمد بوسته ، ومحمد الدويري والمحجوب بن الصديق وقد وقعوا على مثياق الكتله الوطنية التي ابرز اهدافها ، التغير في الاوضاع السياسيه السنه في المغرب على حد وصفهم . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد العلمي ، المصدر السابق ،ص٦٠ .

(٧٠) محمود صالح الكروي ، التجربه البرلمانية ، المصدر السابق ،ص١٢٩ .

(٧١) مجلس المستشارين : ينتخب على درجتين ، ثلثاه تتكون بالانتخاب من مجالس العمالات-مجالس الاقاليم-المجدالس البلدية والقروية-والثلث الاخر ينتخب من : الفرق الفلاحية-الفرق التجارية والصناعية-غرق الصناعة التقليدية ، ممثلين المنظمات النقابية١-واذا كان مجلس النواب ينتخب لمده اربع سنوات فان مجلس المستشارين ينتخب لمدة سته سنوات . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبلد الكريم غلال ، المصدر السابق ،ص٢٠١ .

(٧٢) صادق حامد احمد ، المصدر السابق ،ص١٠٢ .

(٧٣) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ،ص١٣٣ .

(٧٤) معاد ابراهينم الجعفري ، المصدر السابق ،ص٤٨ .

(٧٥) المصدر نفسه ، ص٢٠٥ .

(٧٦) نبيه الاصفهاني ، ازمة الحكم في المغرب ، مجله السياسة الدولية ، القاهرة العدد ٣٠ ، ١٩٧٣ ،ص١٦٤ .

(٧٧) صادق حامد احمد ، المصدر السابق ،ص١٠٤ .

(٧٨) تقرير وراء الخارجية العراقية ، ملف المغرب العربي ، (الانقلابات وةالمحاكمات) تقيم المحاولـه الانقلابيـة الاخيـرة فـي المغـرب ، المـرقم ع/٢٤/١/٢٧٩٢٦/٢٥/٧/١٩٧١ ،ص١ .

(٧٩) تقريـر السـفارة العراقيـة فـي الربـاط ، ملـف المغـرب (الانقلابـات والمحاكمـات) ، تقـيم المحاولـة الانقلابيـة الاخيـرة فـي النمغـرب ، المـرقم ٦٦/١/٢ ، ١٩٧١/٧/١٣ ،ص٤ ؛ سفارة الجمهوريه العراقية ، الرباط ، وزاره الاعلام ، بغداد ، ضؤ على مستقبل الوضع السياسي في النغرب ، الرقم ص١٦٢/٢/ ، ١٩٧١/١٢/٢٢ ،ص٨ ، سري للغاية .

(٨٠) محمد المذبوح : ولد عام ١٩٢٧ بمنطقة الحسيمة خريج الاكاديمية العسكرية بمكناس كان والده ذا شأن كبير (قائد) في ظل الحماية الفرنسية في منطقه الريف ، جاءه لقب المذبوح من والده الذي خان ثورة الريف وعاقبته القبائل والثوار يذبحه ، شارك في الحروب الفرنسية بالهند الصينية ، وتدرج في الرتب العسكرية حتى عين قائداً للحرس المكي حاز على ثقه الملك الحس الثاني منذ ١٩٦٠ ، وهو الشخص الوحيد الذي كان يحق له الدخولب على الملك من خارج العائلة الملكية ، عين مديراً للديوان الملكي ، اعدم من يوم الانقلاب نفسه بعد فشل المحاولة ١٠ تموز ١٩٧١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود صالح الكروي ، دوافع وابعاد الانقلاب العسكري ١٩٧١ وتداعياته عام ١٩٧٢ ، مجله وجهه نظر ، الرباط ، العدد ٥٣ صيف ٢٠١٢ ،ص٤٥.

(٨١) محمد اعبابو : ولد في عام ١٩٣٨ بمنطقة لورد شمال نازة ، تخرج من كلية اركان الجيش الفرتنسي ، وهو اصغر ضابط في الجيش المغربي فقد كان يحمل رتبه مقدم وعمره ٢٢ عاماً ، تقلد منصب مدير مدرسة أهرمو العسكرية المختصة بتدريب ضباط المشاة قاد طلابها لتنفيذ الحركه الانقلابية عام ١٩٧١ . توغفبي عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر : ياسيين سعد محمد ، الاحزواب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكه المغربية بعد الاستقلال ، رساله ماجستير (غير منتشورة) . معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٠ ،ص١٤٤ .

(٨٢) عبد القادر الشاوي ، البيسار في المغرب ، (١٩٧٠-١٩٧٤) ، ط ، ٢ مطبعة النجاح الجديده ، الدار البيضاء ، ١٩٩٢ ،ص١١٩ .

(٨٣) الصخيرات : مدينه مغربية تطل على الساحل الاطلسي ، وتقع بين الرباط والدار البيضاء ، يوجد فيها القصر الذي تمت فيه محاوله الانقلاب . للمزيد من التفاصيل ينظر : صادق حامد احمد ، المصدر السابق ،ص١٠٦ .

(٨٤) محمد كريم العمراني : ولد في فاس عام ١٩١٩ ، ابتداء حياته المهنية بالتنقل ما بين قطاعات الفلاحة والصناعة ، ومنذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٠ عمل في مجال الفوسفات ، اذ عين مدير عام المكتب الشريف للفوسفات وفي تشرين الاول عام ١٩٧١ عين وزيراً اول واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٢ وفي عام ١٩٨٣ عين وزيراً اول للمرة الثانية ، وبقى بهذا المنصب حتى عام ١٩٨٦ ، استمر بشرف على تسير المكتب الشريف للفوسفات حتى عام ١٩٩٠ ، انتخب في اب ١٩٩٢ وزيراً اول للمرة الثالثه ، توفي عام ١٩٩٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد السلام البكاري ، دليل تاريخ الاحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب ١٩٥٥-٢٠١١ ، مطبعة بنين ازناس ، سلا ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٩-١٥٠ .